

Distr.: General  
5 July 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنني، بناء على تعليمات من حكومتي، ووجهت اليوم إلى الأمين العام الرسالة المرفقة طيه (انظر المرفق)، التي تقدم توضيحات بشأن تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، وبشأن المقرر المتعلق بقضية الصحراء المغربية الذي اعتمد في مؤتمر القمة خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لجمعية الاتحاد، المعقودة بنواكشوط، يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد الأطلسي  
القائم بالإعمال بالنيابة



## مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بناء على تعليمات من حكومتي، وفي أعقاب تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي والمقرر المتعلق بقضية الصحراء المغربية الذي اعتمد خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة بنواكشوط، يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، يشرفني أن أقدم لكم التوضيحات التالية.

### ١ - تكريس الاتحاد الأفريقي لأول مرة مسار الأمم المتحدة في تناول قضية الصحراء المغربية

يعترف تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالدور الحصري الذي تتولاه الأمم المتحدة في المسار السياسي المتعلق بالصحراء المغربية. وفي هذا الصدد، يوضح التقرير ما يلي :

(أ) ”ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بدمج مساعيه ضمن إطار تعزيز دعم جهود الأمم المتحدة من أجل زيادة فرص نجاحها“ (الفقرة ٢٠ - جيم)؛

(ب) ”لا يتمثل دور الاتحاد الأفريقي في خلق مسارٍ مواز لمسار الأمم المتحدة“ (الفقرة ٢٠ - جيم)؛

(ج) ”إنما ينبغي أن يتمثل دور الاتحاد الأفريقي في مؤازرة ودعم جهود الأمم المتحدة، التي يُقيي مجلس الأمن التابع لها القضية قيدَ نظره“ (التوصية ٢١ - باء).

ويؤكد التقرير علاوة على ذلك أن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي المرجع الوحيد للتعامل مع قضية الصحراء المغربية. وفي هذا الصدد، تؤكد التوصية ٢١ - جيم أن على ”الاتحاد الأفريقي أن يقدم الدعم الفعال للمسار الذي تقوده الأمم المتحدة، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع“.

وبناء على ذلك، يُسحبُ من الأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما تلك التي وُظِّفت من قبل خصوم المغرب، مثل مجلس السلم والأمن، أي دور في تناول هذه القضية. وبالفعل فإن التوصية ٢١ - دال تشير إلى أنه ”لضمان الاتساق المطلوب، لن تُثار قضية الصحراء إلا في هذا الإطار وعلى هذا المستوى“، وذلك في إشارة إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي وعلى مستوى رؤساء الدول.

### ٢ - مراعاة موقف المغرب

يشير التقرير في الفقرة ١٢ إلى موقف المغرب الذي بحسبه ”أعدت السلطات المغربية تأكيد الدور المركزي الذي تنهض به الأمم المتحدة في قيادة مسار التفاوض. وحذرت من مخاطر خلق مسار مواز، معتبرة أن الاتحاد الأفريقي في اعترافه بما يدعى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يكون قد أقصى نفسه من الجهود الرامية إلى إيجاد حل للقضية بنفسه“.

### ٣ - دور الجزائر

يلح التقرير في الفقرة ١٧ على الدور الحاسم الذي يجب أن تضطلع به السلطات الجزائرية والموريتانية في البحث عن حل للقضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، حث رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي البلدين على أن يدعموا بفعالية الجهود المبذولة من أجل استئناف عملية التفاوض، مضيفاً أن النزاع قد طال أمدته وأن الوضع الراهن يعرقل جهود التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي على نحو أكثر فعالية.

### ٤ - آلية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمتابعة

أنشأ المؤتمر آلية معنية بالمتابعة، طبقاً للتوصية الواردة في الفقرة ٢١ - جيم من التقرير، في شكل لجنة ثلاثية تتألف من الرئيس المنتهية ولايته والرئيس الجديد والرئيس الحالي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وتقتصر ولاية هذه اللجنة الثلاثية على متابعة مسار الأمم المتحدة بشأن قضية الصحراء المغربية. ولا تملك اللجنة الثلاثية أي سلطة لاتخاذ أي قرار بشأن قضية الصحراء. كما ليس لها أي ولاية لا للتدخل في إيجاد حل سياسي ولا للقيام بأي مساع. إنما يتمثل دورها، على النحو المشار إليه في الفقرة ٥ (أ) من قرار الاتحاد الأفريقي، في "تقديم دعم فعال للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة".

وتنص الفقرة ٥ (أ) من المقرر أيضاً على أن قضية الصحراء لن تُتناول إلا في إطار المؤتمر وعلى مستوى رؤساء الدول. فعلى هذا المستوى فحسب ومن خلال هذه القناة حصراً، سيتابع الاتحاد الأفريقي ملف الصحراء. وهذا يستبعد اتخاذ أي مبادرة أخرى أو تنظيم أي اجتماع آخر من قبل أيٍّ كان خارج هذا الإطار.

(توقيع) محمد الأطلسي  
القائم بالأعمال بالنيابة